

قال الشارح القطب **لانماج الشكل الثاني بشرطان**

وهو غير صحيح في غير صحيحه اذ عبارة المصنوع اما الشكل الثاني فنظيره اختلاف مقدمته بالكيف وكيفية الكبرى ومعنى الضعيف
 كقولنا لكبري في القضي بان ارجاع هذا الضعيف الى الشكل في صير لانه ليس بشرط له بل لانماجه بيان مرجح ضميره قوله فيشر
 بتقدير المضاف في ما بالابتداء اي واما انماج الشكل الثاني ونقصه بانه عكس فضية المصنوع بلا كنهه فهو غير صحيح ومعنى الصغرى
 بانه ان اريد انه عكس للفضا فلا يخرج العكس بل لا يقبله الا بقدر المضاف وخرج الشرطين بصيغة التشبيه اللذين جمعها
 المصنوع او العطف وان اريد انه عكس لاجل الموضوع محولا والمحول موضوعا فسلنا العكس لكن لانهم كونه بلا كنهه لانه لو قال
 انماج الشكل الثاني بشرطين لتوهم حصر المبتداء بالخبر او الكلي من اضافة انماج الشكل فيرد النقض بطلون الحصر والكلي
 بانه يصدق نقضه وهو بعض انماج الشكل الثاني بل بشرطين فيكون الحصر والكلي فيجاء الى توجيهه بان الاستفراغ
 والكلي المستفاد من اضافة اخرى لاحضي اي بعض انماج الشكل الثاني وهو اطرافه او محتاج الى التقدير بمضاف اخرى
 عبارة الشرايط اي اطراف انماج الشكل الثاني بشرطين في قص الحصر والكلي ولذا عكس القضية ونقصه بان لا يمان باللام
 الحارة للحصر والقصر فتوهم النقض بطلانها ايضا ومعنى الاكوتها الحصر لكونها للتريك وابطالها لانه لا معنى له ههنا
 ولو سلم ان يجوز كونها للغاية فيكون الانماج على غاية للشرطين فلكون العلة الغائية مقدمة في التصور قدمت
 في الفظ للنتيجة على ذلك ونقص بانه يلزم على هذا كون المعلول شرطا لعلته وهي مشروطة بمعلولها وهو بوط ومع
 بطلونه واثبت بان المعلول متأثر بالشرط ماثر ولا شيء من المتأثر بماثر فلو شيء من المعلول بشرط وكذا العلة والمشروط
 ولو كان شيء واحد معلولا بشرطا او علة ومشروطا لكان متأثرا وما اثر الكلي التالي بط وكذا المقدم ومع بطلون التالي
 بانه ان اريد انه بالنسبة الى شيء واحد فسلنا بطلون لكن ههنا ليس كذلك وان اريد انه بالنسبة الى شيئين فلو لم يطلوه
 ونقص بانه يلزم تأثير الشيء في نفسه والدور بيان الاول بان انماج الشكل الثاني كونه علة للشرطين متأثر في الشرطين
 والشرطان كونهما شرطا في انماج الشكل الثاني فانماج الشكل الثاني مؤثر في مؤثر في نفسه والوثر
 في الوثر في نفسه مؤثر في نفسه فانماج الشكل الثاني مؤثر في نفسه وهو بوط وبيان الثاني ان انماج الشكل الثاني كونه
 مشروطا موقوف على الشرطين والشرطان كونهما معلولين موقوفان على انماج الشكل الثاني فانماج الشكل الثاني موقوف
 على الموقوف على نفسه والموقوف على الموقوف على نفسه موقوف على نفسه فانماج الشكل الثاني موقوف على نفسه وهو بوط
 وقتي عليه بيان تأثير الشيء في نفسه والدور من جانب الشرطين بعينه ومع انماج هذا النقض لانه لم يوجد شرط الانماج
 وهو تكرار الحد الاوسط لا زيا لغير العلة ذهني وتاثير الشرط خارجي وكذا التوقف فلا تكرار للحد الاوسط اي الوثر والموقوف
 في الصغرى والكبرى فلا يتبع ولو سلم الانماج لانه قياس مساوات ومقدمتها العربية صادقة لكن لانهم بطلون لان جهة
 التأثير وجهة التوقف مختلفة بالذهن والخارج ولو سلم كون اللوام للاختصاص وورد البحث على كونها للغاية ولكونها مجازا
 فيها لكن لا تكون لاختصاص اختصاصا حصريا لجواز كونها اختصاصا ارتباطيا ارتباطا بالشرط بالمشروط ولو سلم
 كفي هذا تقدم ما حقه التاخير وهو ضد الحصر هلزم التوهم المذكور بالطلون ومع كونه الكبرى اذ بعض التقدم للاهتمام
 ونقص القواعد العربية من كون المبتداء تارة والخبر فاعلم التقدم لتصح المبتداء **قال** وذلك لانه لو لم يحقق احد الشرطين
 حصل لا اختلاف والاختلاف موجب للتعرف فلو لم يحقق احد الشرطين حصل للتعرف موجب للعقود هذا الثابت الكبرى السابقة بخلاف
 كني التالي بط وكذا المقدم ومع الكبرى بل الامر بالعكس العقب موجب للاختلاف واستدل عليه بان بعض النقض السابق
 بان هذا الدليل يستلزم عليه الشيء لنفسه والدور هما محالان فهذا الدليل يستلزم العقب وما يستلزم العقب فهذا الدليل
 في ذلك ان الاختلاف موجب وعلة للعقب وهو موجب وعلة للاختلاف فالاختلاف موجب موجب للاختلاف
 وعلة علة للاختلاف وموجب الموجب موجب وعلة العلة علة للاختلاف موجب وعلة للاختلاف فوجه الوجبة
 يلزم ايجاب الشيء لنفسه وعلية الشيء لنفسه ومن جهة المعلول معلولية الشيء لنفسه وتوقف الشيء على نفسه
 وهو دور ومعنى الصغرى بانه لايمان لا اختلاف علة العقب في هذا الدليل بما يكون كذلك فقرأه الموجب فاعلم وليس
 كذلك لجواز ان يقرأ بالفتح ويدل على اللوام الداخلة على العلة الغائية وابطال بان اللوام صلة زائدة حيث التقوية العمل
 لا للتعليل بل لزم التقوية تدل على العكس لا على الفتح ولو سلم فنقص بانه لو كان لقال لو لم يحقق احد الشرطين يحصل العقب